



بسم الله الرحمن الرحيم جامعة الأقصى

جامعة الأقصى - غزة

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

ماجستير القانون والإدارة العامة

خطة ماجستير مقترحة بعنوان:

النظام القانوني للجنسية الفلسطينية

دراسة تحليلية

إعداد الباحث:

علي أحمد يونس سعد

إشراف:

د. هاني عبد الرحمن غانم د. عمر خضر سعد

قُدمت هذه الخطة المقترحة لاعتمادها كرسالة ماجستير في برنامج القانون والإدارة العامة

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

جدول المحتويات

الصفحة	العنوان
٢	المقدمة
٤	المشكلة
٦	الأهداف
٧	الأهمية
٨	المنهج
٩	الهيكلية

مقدمة

الحمد لله القائل في كتابه العزيز "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"، فقد خلق الله سبحانه الانسان وسهل له سبل الحياة على هذه الأرض وكرمه واصطفاه عن جميع المخلوقات وعلمه ما لم يكن يعلم، ولم يكن الانسان على وجه الأرض لون أو جنس أو لغة أو عرق واحدة، وإنما جعلهم الله مختلفين ليتعارفوا وليميز الله بينهم.

وقد تطور الانسان وأصبح يعيش في مجتمعات، وكل مجتمع له عاداته وتقاليده ونظامه الذي يحكمه، ومع تطور هذه المجتمعات ظهرت الدولة وهي مجموعة من الافراد تعيش في إقليم معين بشكل دائم ومستقر وتخضع لنظام سياسي مستقل، وبالتالي فإن أركان الدولة هي الشعب والاقليم والسيادة، أي السيادة على مكان معين، والاقليم الذي تحكمه ويعيش عليها الشعب، والشعب هم سكان الإقليم الذي تسوده الدولة.

وإن الوسيلة القانونية والسياسية المحددة لركن الشعب والمعيار الذي يميز رعايا الدولة عن غيرها هو الجنسية، وعليه فإن الجنسية تعتبر المحدد لأحد أركان الدولة، وبالتالي فإنها تحدد الحقوق والواجبات لحاملي هذه الجنسية وتميزهم عن غيرهم ممن لا يحملون هذه الجنسية فيكونوا مواطنين للدولة، ومن لا يحملون هذه الجنسية يعتبروا أجنباً وتختلف بذلك الحقوق الممنوحة لكل منهم.

وقد نظمت كل دولة فكرة الجنسية وسنت له قانوناً خاصاً به، وقد كان يفترض أن يقوم المشرع الفلسطيني بإقرار قانون الجنسية الفلسطينية وقد نص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣م في المادة رقم (٧) على أن " الجنسية الفلسطينية تنظم بقانون"، إلا أنه قام بوضع مشروع له ولكنه لم يبصر النور حتى الآن، ولا يوجد في فلسطين فيما يخص الجنسية سوى

المراسيم التي أصدرها الحاكم البريطاني في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين سنة ١٩٢٥م، والتي وضعها لكي تتماشى مع المخطط الذي رسمه لتمكين هجرة اليهود إلى فلسطين، وتمكين استيطانهم فيها.

وقد كفل القانون الدولي حق كل انسان في الحصول على الجنسية، فنص الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة رقم (١٥) لسنة ١٩٤٨ على أنه " لكل انسان الحق في جنسية معينة، ولا يجوز بطريق التعسف تجريد الانسان من جنسيته أو من حقه في تغيير تلك الجنسية".

وتعتبر الجنسية من مظاهر سيادة الدولة وبالتالي فإن الدولة تعتبر حرة في تنظيم مادة جنسيتها وفقاً للمصالح العليا لها ولظروفها الخاصة دون تدخل من أي دولة أخرى، وهذا ما قضت به محكمة العدل الدولية وما أقره فقهاء القانون الدولي في (مبدأ حرية الدول في تنظيم جنسيتها)، ويرى الباحث أنه في الواقع الفلسطيني لم يقم المشرع الفلسطيني بوضع مادة جنسيته التي ينظمها، ومن قام بوضعها هو الانتداب البريطاني بما يتوافق مع هيمنته ورغبته في تسهيل هجرة اليهود واستيطانهم أرض فلسطين، وبالتالي يوجد شبهة عدم دستورية لمراسيم الجنسية السارية المفعول والتي أجازت من خلالها سحب واسقاط الجنسية بينما القانون الأساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٣م منع ذلك في المادة رقم (٢٨) منه.

و قد تُفرض على الدولة قيود اتفاقية في موضوع الجنسية، وهي في الحقيقة لا تعتبر قيوداً لأن الدولة ارتضت بها طوعاً، وقد أثرت الاتفاقيات التي أبرمها الفلسطينيون مع الاحتلال الإسرائيلي على حقهم في تنظيم موضوع الجنسية.

وإن الناظر إلى الوضع الفلسطيني فإنه يرى تشتتاً في الوضع القانوني للجنسية الفلسطينية وعدم استقرار، فتولدت العديد من المشكلات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في هذا الاطار

ومنها اختلاف وضع الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ٤٨ واللاجئين خارج الوطن ولكل منهم ظروفهم السياسية والقانونية التي تختلف عن الآخر، والمنازعات التي ترتبط بالجنسية والاختصاص القضائي لها، وتأثيرها على جنسية الزوجة والأولاد وغيرها.

ولم تكن فلسطين قبل عام ٢٠١٢ دولة عضو في الأمم المتحدة إلا أنها قد حصلت على دولة مراقب في الأمم المتحدة وهذه يغير من وضعها السابق ويكسبها العديد من الحقوق والصلاحيات التي كانت محرومة منها، ومن ضمنها مسألة الجنسية ومدى استطاعة السلطة الوطنية الفلسطينية لمنحها وتنظيمها.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فكرة الجنسية وأحكامها العامة من اكتساب وفقدان واسترداد ومنازعات الجنسية ومظاهرها واشكاليات الجنسية الفلسطينية في الظروف الحالية وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على حرية تنظيمها وأثر اعتبار فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة على حرية السلطة الوطنية الفلسطينية على تنظيم الجنسية الفلسطينية.

راجياً المولى عز وجل أن يوفقني لما فيه الخير والسداد.

مشكلة الدراسة

يرى الباحث وجود مشكلة في فلسطين في قضية الجنسية حيث تتمثل في عدم قدرة دولة فلسطين على منح الجنسية الفلسطينية في ظل الاتفاقيات المبرمة مع الاحتلال الإسرائيلي بالرغم من اعتبار فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة، واشكالية أنه لا يوجد قانون فلسطيني ينظم فكرة الجنسية الفلسطينية، وبالتالي تقع مسألة الجنسية في تشتت ما بين مراسيم الجنسية القديمة التي وضعها الانتداب البريطاني ومدى كفايتها ودستوريتها في ظل القانون الأساسي الفلسطيني حيث أنها لم تراعي فيها حقوق الفلسطينيين ولم تعد ملائمة للوضع الحالي للفلسطينيين.

وبالتالي تثار مشكلة آلية الفصل في منازعات الجنسية والاختصاص القضائي ومدى تمتع الافراد بالحقوق المدنية والسياسية، ومدى الحاجة إلى دولة ذات سيادة لتنظيم أحكام الجنسية كونها تمثل الوسيلة السياسية والقانونية لركن الشعب، ومدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تنظيم الجنسية الفلسطينية بمعزل عن الاحتلال، ومدى الحاجة لقانون فلسطيني ينظم الجنسية الفلسطينية.

وبالتالي يثار التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى ملائمة تشريعات الجنسية الصادرة زمن الاحتلال البريطاني للواقع الفلسطيني الحالي؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ماهية الجنسية؟
- ٢- ما هي أسس اكتساب وفقدان واسترداد الجنسية؟
- ٣- ما المنازعات القضائية التي تنشأ بسبب الجنسية؟
- ٤- ما هو الواقع الحالي للجنسية الفلسطينية؟
- ٥- ما تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حرية تنظيم الجنسية الفلسطينية؟
- ٦- ما أثر اعتبار فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة على حريتها في تنظيم الجنسية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان النظام القانوني للجنسية الفلسطينية في ظل مراسيم الجنسية عام ١٩٢٥ حتى الآن ومدى ملاءمتها للوضع الفلسطيني الحالي، من خلال:

- ١- التعرف على ماهية الجنسية.
- ٢- التعرف على أسس اكتساب وفقدان واسترداد الجنسية.
- ٣- التعرف على المنازعات القضائية التي تنشأ بسبب الجنسية وآلية حلها.
- ٤- التعرف على الواقع الحالي للجنسية الفلسطينية.
- ٥- التعرف على تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حرية تنظيم الجنسية الفلسطينية.
- ٦- التعرف على أثر اعتبار فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة على حريتها في تنظيم الجنسية.

أهمية الدراسة

يتطلع الباحث أن تكون هذه الدراسة اسهاما في اثراء المكتبة الوطنية الفلسطينية والتعرف على النظام القانوني للجنسية الفلسطينية وان يأخذ المشرع الفلسطيني بالتوصيات المقترحة التي خُصَّ اليها الباحث في نهاية البحث.

الأهمية العلمية

- ١- بيان النظام القانوني للجنسية الفلسطينية.
- ٢- المساهمة في وضع قانون للجنسية الفلسطينية ينظم المنازعات التي تنشأ عنه.
- ٣- يأمل الباحث أن تساهم هذه الدراسة في اثراء المكتبة العربية والفلسطينية في موضوع الجنسية.
- ٤- اعتبار هذه الدراسة حسب علم الباحث من المحاولات العلمية الأولى في دراستها للجنسية الفلسطينية.
- ٥- وتعتبر الدراسة مهمة للباحث للتعرف على أحكام الجنسية المطبقة في فلسطين ومقارنتها بالدول الأخرى، وزيادة الحصيلة العلمية لدى الباحث بموضوع الدراسة، والحصول على درجة الماجستير في القانون.

الأهمية العملية

- ١- من المتوقع أن تخرج هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات توجه إلى المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة وللرئاسة الفلسطينية في الضفة الغربية تساهم في وضع قانون للجنسية الفلسطينية.

٢- من المتوقع ان تكون نتائج هذه الدراسة أداة ورؤية قانونية ومرجع للمجلس التشريعي

اللسطيني لوضع مشروع قانون الجنسية الفلسطيني.

٣- تعتبر هذه الدراسة مهمة للباحثين المستقبليين الذين يرغبون بدراسة تنازع قوانين الجنسية.

منهج الدراسة

سيستبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لنصوص التشريع الفلسطيني مع التطرق لبعض النصوص العربية عند الحاجة إليها، وذلك باستخدام كل المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات والتقارير والمراجع العلمية للحصول على البيانات اللازمة، كما وانه سيتم الحصول على المعلومات الأولية من خلال المقابلات التي سيجريها الباحث مع المختصين كما هو موضح بالملحق رقم(١).

هيكلية الدراسة

الفصل الأول: النظرية العامة للجنسية

المبحث الأول: ما هية الجنسية

المطلب الأول: مفهوم الجنسية

المطلب الثاني: أركان الجنسية

المطلب الثالث: تطور الجنسية

المبحث الثاني: فكرة الجنسية

المطلب الأول: الفرق بين الجنسية وغيرها من المصطلحات

المطلب الثاني: مركز الجنسية بين فروع القانون

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للجنسية

الفصل الثاني: الأحكام العامة للجنسية الفلسطينية

المبحث الأول: أسس اكتساب الجنسية الفلسطينية

المطلب الأول: جنسية التأسيس

المطلب الثاني: الجنسية الأصلية

المطلب الثالث: الجنسية المكتسبة

المبحث الثاني: أسس فقدان واسترداد الجنسية الفلسطينية

المطلب الأول: فقدان الجنسية بإرادة أو بدون إرادة الفرد

المطلب الثاني: استرداد ورد الجنسية الفلسطينية

المبحث الثالث: المنازعات القضائية للجنسية الفلسطينية

المطلب الأول: تنازع الجنسيات

المطلب الثاني: الاختصاص القضائي في قضايا الجنسية

المطلب الثالث: حجية الاحكام الصادرة في قضايا الجنسية

الفصل الثالث: إشكاليات الجنسية الفلسطينية في ظل الظروف الحالية

المبحث الأول: الواقع الحالي للجنسية الفلسطينية

المطلب الأول: مظاهر الجنسية الفلسطينية

المطلب الثاني: واقع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم

المبحث الثاني: تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حرية تنظيم الجنسية الفلسطينية

المطلب الأول: القيود التي يفرضها الاحتلال بسبب الاتفاقيات مع الفلسطينيين

المطلب الثاني: القيود التي تفرض بسبب الاحتلال ذاته

المبحث الثالث: أثر اعتبار فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة على حريتها في تنظيم

الجنسية

المطلب الأول: طبيعة السيادة التي تتمتع بها فلسطين.

المطلب الثاني: أثر السيادة على حرية منح الجنسية الفلسطينية

المطلب الثالث: أثر الجنسية الفلسطينية على ممارسة الحقوق السياسية

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المراجع

الملحق